رئيس مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية يتحدث لـ (14 أكتوبر) :

أعددنا دراسة لتحديث منظومة شبكة المعلومات في المصلحة وإضافة أنظمة جديدة وسنبدأ العمل بها

هذا العام سنبدأ بإنشاء المبنى الجديد لفرع المصلحة في عدن وإنزال مناقصة لإنشاء مركز إصدار آلي في جزيرة سقطرى

■ الشؤن العربية والاجنبية

■ تجهيز الجوازات

■ فحص الوثائق

مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية هي إحدى المؤسسات الأمنية الناجحة التابعة لوزارة الداخلية والتي تحظى برعاية وإهتمام القيادة السياسية الحكيمة ممثلة بفخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح حفظه الله ، الذي لم يتوان في تقديم كل أنواع الدعم والرعاية المتواصلة لهذا المرفق الحيوي الهام الذي يرفد الخزينة العامة للدولة بمليارات الريالات ويقدم خدماته المختلفة للمواطنين والعرب والأجانب من خلال ما يمتلكه من تقنيات حديثة وأنظمة معلومات متطورة وكوادر بشرية مؤهلة حيث أصبح اليوم وبكل فخر يمثل وجهاً مشرفاً لليمن يعبر عن المستوى العالي والرفيع الذي وصلت إليه المؤسسة الأمنية اليمنية الناجحة

صحيفة 14أكتوبر ولتتعرف على جديد ونشاط المصلحة في هذا العام وبعض الجوانب المنضلة بمهام عملها التقت بالأخ العميد / محمد عبد القادر الرملي – رئيس المصلحة وأجرت معه هذا اللقاء :ـ

أجرى اللقاء / بشير الحزمي

 بدايةً نود أن تطلعونا على جديد نشاطكم الحالي وأبرز القضايا والجوانب التي تتصدر إهتماماتكم في المصلحة ؟

ـ جديد نشاطنا في المصلحة تحديث منظومة شبكة المعلومات ، فلدينا منظومة وقد بدأنا العمل بها من إبريل 1997م وأستمرت معنا إلى الوقت الحاضر وبشكل جيد وممتاز ولكن أيضاً واجهنا صعوبات في الآونة الأخيرة لكون أنظمة المعلومات وأجهزة الحاسوب والوسائط التابعة لها تتطور وتأتي أنظمة أحدث فقد أعددنا دراسة لتحديث منظومة شبكة المعلومات لان الأجهزة القديمة تحتاج إلى استبدال لانتهاء عمرها الافتراضي .

وقد قدمنا هذا في ميزانيتنا وطرحنا هذا الموضوع على وزارة المالية وسنبدأ من هذا العام بتحديث منظومة شبكة المعلومات وندخل فيها أيضاً أنظمة حديثة منها الأرشفة الإلكترونية ونظام البصمة والنظام المالي الإلكتروني ونظام التصوير والتطور في نظم المعلومات بحيث ترحل البيانات بسرعة وبأقل تكلفة وكذا تغيير الأجهزة الموجودة بما يطور عملنا إلى الأفضل وكذلك أيضاً إدخال نظام التأشيرة الإلكترونية وتحديث نظام القائمة ونظام الإقامة يشمل جميع الفروع فهذه من الأنشطة التي ستكون جديدة علينا وتحديث لهذا النشاط الجديد قمنا بإنشاء صالات خاصة بالنساء وصالات خاصة بالأجانب وصالات خاصة وسوف تفتتح قريباً، كما أنهينا الرسومات الخاصة لبناء الفرع الجديد و لإصدار الجوازات والإضافة لجزيرة سقطرى ، فجزيرة سقطرى جزيرة معزولة وسيكون لها إهتمام كبير .

مراكز إصدار الجواز في الخارج

 وماذا عن نشاطكم في الخارج والخاص بإصدار الجوازات لليمنيين المغتربين في الخارج عبر السفارات والقنصليات اليمنية ، وهل هناك توسع في هذا الجانب؟

ـ يوجد عدد من المراكز في الخارج لإصدار الجوازات والإضافات لليمنيين المغتربين ، ونحن دائما في خططنا المبنية على خطط وزارة الداخلية نرصد إعتماداتنا فتح مراكز للبلدان الذي يتواجد فيها مغتربين،ففي هذا العام يوجد أربعة مراكز قيد الإنشاء في ماليزيا والبحرين وموسكو وبرلين ، وهذا على ما يتوفر لنا في الميزانية هذا العام إنشاء الله وقد تم إنهاء مناقصة وتوريد الأجهزة الخاصة بهذه المراكز ولم يتبقى سوى التنسيق مع الأخوة في وزارة الخارجية لشحن هذه الأجهزة الخاصة بالمراكز وسنبدأ العمل فيها نهاية العام ، وسنعمل على تغطية كافة البعثات في الخارج وكل هذه المراكز مرتبطة بشبكة النظم والمعلومات في مصلحة الهجرة والجوازات بصنعاء.

شبكة للرقابة الحدودية

 وماذا بشأن الرقابة الحدودية وتطوير أداء المراكز أو الفروع الموجودة في المنافذ البرية أو البحرية أو الجوية ؟

ـ توجد شبكة خاصة بالرقابة الحدودية ترتبط بالمركز الرئيسي للمصلحة في صنعاء ، وقد غطينا كافة المنافذ البحرية والبرية والجوية بهذه الشبكة وتكاد تكون مكتملة ، عدى بعض المنافذ لم تصلها خطوط الإتصالات اللازمة _ الألياف الضوئية _ لأن الشبكة تحتاج إلى وصول خطوط الألياف بحيث يتم سهولة ترحيل البيانات.

منفذي الوديعة والطوال

 إلى أين وصلتم في عملية إنشاء وتجهيز منفذ الوديعة ومتى سيتم الإنتهاء من إنجازه ..ولماذا لم تنتقلون حتى الآن إلى الموقع الذي تسلمتموه من الأخوة الأشقاء السعوديين في منفذ الطوال ومتى ستباشرون العمل فيه ؟

ـ بالنسبة لمنفذ الوديعة ، فقدتم إفتتاح المنفذ السعودي لجاهزيتة وتم افتتاحه بالتزامن مع إفتتاح المنفذ اليمني في الوديعة وتتراوح المسافة بينهما حوالي خمسمائة متر والمبنى الجديد قيد الإنشاء وسيتم إنجازه خلال العام القادم وهو عبارة عن مجمع متكامل وسيتم فور الانتهاء منه الانتقال من الكنتيرات إلى هذا المبنى ،كذلك هناك خطة للدولة في هذا الموقع وفتح منطقة حرة تخدم البلدين الشقيقين في التبادل التجاري.

■ العميد / محمد عبدالقادر

أما ما يتعلق بمنفذ الطوال فقد استلمناه قبل سنتين من الأشقاء في السعودية وفيه مباني ولكنها تحتاج إلى ترميمات وبعض التجهيزات ويحتاج إلى مولدين كهرباء من الحجم الكبير ، فتأخر الانتقال من حرض إلى المبنى الجديد في الطوال بسبب بعض التجهيزات التي تتولاها مصلحة الجمارك وهذا الموضوع أعتقد أنه على وشك الإنتهاء ولم يبقى هناك سوء إتمام انجاز سور يفصل المسافرين الواصلين عن المغادرين وكذلك إيصال الكهرباء وهو متأخر على هذا الجانب.

إنجازات محققة

 هل لديكم أرقام أو إحصائيات تعكس ما حققتموه من إنجازات مختلفة خلال الأشهر الماضية من هذا العام أو خلال العام الماضي 2007م ؟

ـ في الواقع قد لا تستحضرني حالياً أرقام أو إحصائيات محددة ، ولكن أستطيع القول أن المصلحة وعلى إعتبار أنها خدمية إيراديه فإن الإيرادات التي تحققها المصلحة وتدعم بها ميزانية الدولة يصل الربط علينا إلى مليار وستمائة مليون نتجاوزه في الإيراد في حدود ثلاثمائة مليون إلى أربعمائة مليون عن ماهو مشترط علينا في الربط لرفد ميزانية الدولة ،أما بالنسبة للإنجازات فهي إنجازات مشجعة و نحن نطمح إلى المزيد و إنجازاتنا في هذا الجانب مبنية على مصفوفة البرنامج الإنتخابي لفخامة الأخ رئيس الجمهورية في إنجاز الكثير من المشاريع منها المباني و الترميمات ، و إيصال كافة الخدمات إلى كافة المنافذ ، تقديم خدمات أفضل والتسهيل للمواطنين والمقيمين للسياح والمستثمرين.

دخول وإقامة الأجانب

 فيما يتعلق بدخول وإقامة الأجانب في اليمن ..هل لديكم أية أفكار أو رؤى جديدة لتطوير وزيادة فاعلية أداء ء مرفقكم لتحقيق أعلى نسبة من التنظيم والدقة في إقامة الأجانب بشكل نظامي ..وماهي الإجراءات والجهود التي تقومون بها للحد من عمليات التسلل والنزوح إلى الأراضي اليمنية وخاصة من قبل القادمين من القرن الأفريقي ؟

ـ بالنسبة للمقيمين في اليمن من مختلف الجنسيات ينظم عملية إقامتهم قانون دخول وإقامة الأجانب سواء من ناحية الإقامة أو من ناحية الدخول والخروج أو الإستقدام وهناك تنسيق بيننا وبين الوزارات المختصة سواءً في وزارة الشئون الاجتماعية والعمل أو وزارة التخطيط أوزارة الصحة في حالة إستقدام أطباء أو ممرضين خبراء في مجال النفط يتم التنسيق مع وزارة التخطيط وكذلك أيضاً منح الإقامة عمل من أحد مكاتب الشئون الإجتماعية والعمل بأن يكون الأجنبي حاصل على تصريح يأتي بالتنسيق مع مكاتب الشئون الإجتماعية والعمل وأن لا يكون هذا العامل في مهنة من المهن المحضورة التي صدر بها قرار من مجلس الوزراء التي يمكن أن يشغلها يمنيين ، فهناك تنسيق بيننا وبينهم والموضوع هذا ينظمه قانون دخول وإقامة الأجانب ، وتوجد عندنا في المصلحة إدارة مختصة بمتابعة المخالفين لنظام الإقامة ويتم اتخاذ الإجراءات القانونية حيالهم واتخاذ العقوبات ليس فقط على الأجنبي المخالف ولكن أيضاً على الجهة التي تستقدمه وتهمله في البلد دون عمل أو تهمل عملية مغادرته في الوقت المحدد له قانوناً ، وهناك تنظيم لهذه العملية ومن يستمر بقائه في اليمن بصورة مخالفة تتم متابعته من كافة الجهات الأمنية .

وبالنسبة لعمليات التسلل والنزوح ففعلاً اليمن يعاني من النزوح من القرن الأفريقي نتيجة للتوترات الموجودة و الحالة المعيشية والإقتصادية التي يعيشوها فيعتبروا اليمن هي محطة ترنزيت للوصول إلى دول أخرى ، ولكن نحن بالتعاون مع حرس الحدود خفر السواحل والحاميات العسكرية الأخرى يتم ضبط هؤلاء المتسللين والتعامل معهم وفقاً للقوانين النافذة في اليمن ويتم التنسيق مع سفاراتهم وإعادة ترحيلهم إلى بلدانهم والبعض منهم يتم التنسيق مع المفوضية العليا لشئون اللاجئين لإعادة توطينهم في دول أخرى أو العودة الطوعية إلى بلدانهم ويتم التنسيق في هذا الجانب بصورة مستمرة وليست أنية، ونحن بشكل مستمر نقوم بكل ما يلزم في هذا الجانب؟

تدريب متواصل في مختلف المجالات

 أين تضع قيادة مصلحة الهجرة والجوازات مسألة التدريب والتأهيل لكوادر المصلحة في إهتماماتها وخططها السنوية؟

ـ الطبع هذا الأمر هو محل رعاية وإهتمام قيادة المصلحة ويوجد لدينا إعتمادات في ميزانيتنا لهذا الجانب ولكنها إعتمادات محدودة بمعنى أنها ليست بالإعتمادات الكبيرة التي يمكن من خلالها أن نبعث موظفين للدراسة في الخارج ، ويتم رصد حاجات المصلحة من التخصصات ويتم التواصل مع قطاع التدريب والتأهيل في الوزارة لتأهيل الكوادر داخلياً وخارجياً وحسب التخصصات المطلوبة.

دعوة وتنبيه

 هل من كلمة أخيرة لكم تودون أن تختموا بها حديثكم معنا في هذا اللقاء؟

ـ نتمنى من المواطنين والمؤسسات العامة والخاصة أن يكونوا عوناً لنا في الإبلاغ عن أي أجنبي مخالف لنظام الإقامة وكذلك بالنسبة للمواطنين اليمنيين عليهم أن يتحروا الدقة في وثائق سفرهم خصوصاً جوازات السفر قبل مغادرتهم ، فعلى كل مواطن يريد السفر إلى الخارج أن يتفحص جوازه وأن يتحقق من أنه ساري المفعول وغير منتهي كي لا يتعرض للعودة من أي منفذ .

رئيس جمعية المرأة والطفل بعدن:

الجمعية تسعى إلى مساعدة الأسر الفقيرة لتحسين مستواها المعيشي

جمعية تنمية المرأة والطفل محافظة عدن هي إحدى جمعيات المجتمع المدني التي تسهم بفاعلية في تطوير المجتمع وأفراده من خلال المشاركة في حل العديد من المشكلات التي تواجه المجتمع وفئاته والاعتناء بالأسر الفقيرة بشكل عام والمرأة والطفل بشكل خاص عبر الدورات التدريبية بما يتوافق احتياجات سوق العمل الأخت/ نور عمير/ رئيس الجمعية تتحدث عن نشاط الجمعية قالت:

لقاء/ صالح عكبور

الإنشاء والبداية

في الأول من يناير 2001م أشهرت الجمعية موقعها مركز الأسر المنتجة بمديرية الشيخ عثمان وتعتبر هذه المنطقة الشعبية الكثيفة السكان مفترق طرق لعدد من محافظات الجمهورية ومعظم أسر هذه المنطقة من الفقراء ذوي الدخل المحدود.

الأهداف

نسعى في الجمعية إلى تحقيق عدد من الأهداف تتمثل في مساعدة الأسر الفقيرة محدودة الدخل في تحسين دخولها ورفع مستواها المعيشي من خلال مشاركة أفرادها في العمل المنتج وتشجيع إقامة وتطوير الصناعات الحرفية المنزلية الصغيرة لتسهم في تغطية بعض احتياجات السوق المحلية تدريجياً وخلق العديد من فرص العمل الجديدة المناسبة من الأيدي العاملة وخاصة النساء مع مراعاة تقاليد المجتمع ومساعدة ودعم الفئات الماهرة حرفياً والمتعثرة مادياً بتوسيع نشاطها وإحياء وتطوير بعض الصناعات والمهن الحرفية التقليدية التي تمثل جزءاً من الهوية الحضارية للبلاد والحفاظ عليها من الاندثار.

وفي مجال الطفولة سوف تركز الجمعية على خلق الظروف التربوية والتعليمية للأطفال المحيطين بمقر الجمعية ومساعدة الأطفال الفقراء المحيطين بحسب الإمكانات المتاحة للجمعية ورفع المستوى الثقافي والتدريبي للمرأة المتدربة من خلال إنشاء حضانة للأطفال وإقامة المحاضرات الثقافية والاجتماعية والتربوية.

محاور نشاط الجمعية

أما فيما يتعلق بنشاط الجمعية فهناك ثلاثة محاور الأول اقتصادي ويتمثل في تدريب وتأهيل نساء الأسرة على إحدى المهن المنزلية أو الحرفية الصغيرة وتمكينها بعد ذلك من أدوات العمل وربط علاقة بينها وبين جهات التسويق المناسبة أو توجيهها إلى جهات العمل وفقاً للحاجة. أما المحور الآخر فيتعلق بالثقافة الذي يتمثل في أن تتخلل مرحلة التدريب مجموعة برامج تثقيفية وتربوية تتعلق بمحو الأمية وتنظيم الأسرة والاقتصاد المنزلي والوقاية الصحية والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وقيمة العمل والاعتماد على الذات وسبل معالجة العنف ضد المرأة وغيرها من المواضيع التي تمثل دعم عناصر أساسية للمحور الاقتصادي في بلوغ أهدافه.

أما المحور الاجتماعي فهو محور يتمثل في مساعدة المستفيدين من خلال الاتصال المباشر بين قيادة الجمعية والخريجات لمعاونتهن في التغلب قدر الإمكان على بعض المشكلات التي قد تعيق نشاطهن من خلال المشورة والتوجيه برامج التدريب والتأهيل للجمعية ضمن التوجه العام لمنظمات المجتمع المدني فإن التدريب والتأهيل يشتمل على مجالات الخياطة والتطريز والحياكة والكوافير والإكسسوارات والنحت على الخشب والصناعات الجلدية ومحو الأمية والصناعات الصوفية والأشغال اليدوية لصناعة الورود والزخرفة والتدبير المنزلي والكمبيوتر والنقش بالحناء.

الخطة السنوية للعام 2008م

لقد اشتملت خطتنا هذا العام على تنفيذ دورات تدريبية في مجالات الخياطة وتفصيل وتصميم الأزياء والكوافير والتجميل والكمبيوتر ونقش الحناء والأشغال اليدوية والحرفية دورات قصيرة في مجال التسويق والشؤون الإدارية والمالية ودراسة منظمة لمحو الأمية وصف متابعة وتنظيم دورات توعية في قضايا الصحة للمرأة وتنظيم الأسرة والصحة الإنجابية بالتنسيق والتوافق بين نشاط الجمعية والمركز.

ما تم إنجازه

في مجال الخياطة والتفصيل وتصميم الأزياء فقد تم تصنيف نشاط الجمعية حسب الخطط الفصلية والسنوية حيث تم إنجاز تأهيل وتدريب (35) متدربة في مجال الخياطة والتفصيل والتصميم أما الكوافير والتجميل فقد تم تدريب وتأهيل (74) متدربة في مجال الكوافير والتجميل على مرحلتين دورات اعتيادية ودورات أخرى مكثفة، كما أقمنا دورة تأهيلية وتدريبية بالتنسيق مع وكالة المنشآت الصغيرة والأصغر وقد استمرت هذه الدورة ثمانية أيام خاصة بمحلات الكوافير في محافظة عدن عبر الوكالة وبالتعاون مع مؤسسة (المأمون) الدولية السورية، كما استهدفت الدورة العاملات بقطاع التجميل في محافظة عدن حيث بلغ عدد المتدربات المؤهلات لمحلات الكوافير في محافظة عدن (17) متدربة.

وفي مجال المهارات الأساسية في مجال الكمبيوتر/ الحاسوب/ فقد هدفت خطتنا التي عكسناها من خلال دورات الويندوز والوورد والإكسل وغيرها من برامج الحاسوب، كما أولينا اهتماماً خاصاً بتمكين المرأة من اكتساب معلومات ومهارات متعددة الهدف من ورائها إعدادهن إلى سوق العمل وقد بلغ عددهن (33) متدربة خلال النصف الأول من هذا العام. عقدنا دورة واحدة لفترة ثلاثة أشهر في مجال نقش الحناء لعدد (17) متدربة تحصلن على شهادة وقد تم استيعابهن في مجال الكمبيوتر في منطقة الشيخ عثمان محافظة عدن، كما تم عقد دورة تدريبية في مجال التصوير الفوتوغرافي والفيديو لعدد عشرين متدربة من كافة مديريات محافظة عدن بالتنسيق مع الصندوق الاجتماعي للتنمية وجمعية تنمية المرأة والطفل في المحافظة خلال الفترة من 17 فبراير وحتى 5 إبريل 2008م، وكان مردود هذه الدورات جيداً حيث تم توظيف المتدربات كمصورات في محلات التصوير واكتسبن خبرة جيدة في مجال التصوير وزيادة طلب الحاجة إلى مصورات من النساء.. كما نص إلى تحقيق رغبات الكثير من النساء اللاتي يطلبن الانخراط في هذه الدورة لما لها من فائدة طيبة وحاجة سوق العمل في هذا المجال بالإضافة عقد دورتين في مجال النظام المحاسبي والجانب الإداري والأرشيف لعضوات الهيئة الإدارية للجمعية كما قامت بتأهيل وتدريب (31) متدربة في مجال التطريز والأشغال اليدوية في دورتين من يناير وحتى يونيو 2008م وتم إكسابهن المهارات ومعلومات متعددة تهدف من ورائها إعدادهن إلى سوق العمل.

وعملت الجمعية على إيجاد علاقة تعاون بين الجمعية والمركز مع الإدارة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار الأمر الذي نتج عنه إقامة مراحل ثلاث لمحو الأمية : مرحلتان أولى وثانية أساسية ومرحلة للمتابعة وكانت نتائج جيدة حيث تخرج (52) في الأساس أول وأساس ثاني في (13) و (21).

دعوة للمنظمات الدولية

ندعو المنظمات الدولية المانحة النظر إلى ما تقدمه الجمعية من مشاريع لتغطية حاجات المرأة والطفل في مجال التدريب وتمكينها من تنفيذ المشاريع كونها تقع في منطقة تعيش فيها نسبة كبيرة من الشرائح الاجتماعية الأكثر فقراً وبحاجة إلى الكثير من الدعم والمساعدة.